التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي و انعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر.

The international competition for energy in the African Sahel and its implications for energy security in Algeria.

مصطفى بشراوي(*)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي، بالنظر لما تكتنزه من موارد طاقوية هائلة، والتي شكلت أحد محاور الصراع والتنافس بين القوى الكبرى حول هذه المنطقة.

ففي الوقت الذي اتجهت فيه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيواستراتيجي في القارة الإفريقية وبمنطقة الساحل بالتحديد، في حين تسعى فرنسا إلى إعادة بناء علاقاتها مع دول المنطقة للحفاظ على مكانتها ونفوذها في مستعمراتها السابقة وذلك بالاعتماد على آليات جديدة متجسدة في دعم التنمية في المنطقة باعتبارها الوسيلة السلمية لحل الأزمات المستعصية وتحقيق السلم في المنطقة، هذا في ظل تنامي التغلغل الصيني، إضافة لتداخل مصالح القوى النامية هنا وهناك.

وفي ظل هذه المتغيرات المتشابكة تحاول

Abstract:

This study aims to analyze the geopolitical importance of the African Sahel, which lies in its vital energy resources that is a subject of the rising competition between major global powers, including France and the United States. While the United States has adopted a new approach of geostrategic redeployment in Africa, France has sought to enhance its relations with its former colonies in the region through various mechanisms, including supporting economic development as a critical way to manage security crises and mitigate their effects. These efforts have increased in recent years as a response to the Chinese increasing economic presence in Africa and beyond. Algeria, on its part, has been trying to be an influential actor

(*)- باحث دكتوراه تخصص إدارة النزاعات وبناء السلام، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، البريد الالكتروني: bacharmust@gmail.com

الجزائر في كثير من الأحيان أن تكون طرفا فاعلا ومؤثرا، كون هذه المنطقة تشكل عمقا استراتيجيا للجزائر، بالنظر لحساسية وتعقد المنطقة وللمشاكل التي قد تنشأ عنها.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، التوجه الأمريكي، المقاربة الفرنسية، القوة الناعمة الصينية، الامن الطاقوي الجزائري

given the strategic importance of the neighboring Sahel and the spill-over effects of the security crises in the region on Algeria's security.

Keywords: African Sahel; French approach; Competition; United States. Chinese soft power- Algerian Energy security

مقدمة:

مما لا شك فيه أن أمن الطاقة يعتبر من القضايا المحورية التي تثير قلق حول العالم النامي نتيجة لزيادة الطلب على الطاقة والاستمرار في الاعتماد على النفط والغاز في تلبية الطلب المحلي والعالمي إلى جانب وزيادة الفجوة بين زيادة الاستهلاك الداخلي المتسارع وضعف القدرات الإنتاجية الحلية للمنتجات النفطية، الأمر الذي يجعلها مرتبطة بالسوق العالمية للطاقة، وبالتالي تعرض اقتصادياتها للتقلبات الحاصلة فيها والتأثر بأزماتها.

وبالتالي نجد أن الأمن الطاقوي يعتبر قضية إستراتيجية وذات أولوية لصانعي السياسات ومنفذيها.

فالجزائر تزخر بثروات ومواد طاقوية هائلة تجد أنها بجوار دول الساحل الإفريقي التي تعرف حالة استقطاب دولي كبير، بالنظر لما تكتنزه من موارد طاقوية هائلة، جعلت من هذه المنطقة محط اهتمام وساحة تنافس وصراع بين القوى الكبرى، والتي سيكون لها انعكاس واضح على الجزائر ووضعها أمام رهان حقيقي.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي على الأمن الطاقوي في الجزائر؟

أولا: مفهوم ومتطلبات الأمن الطاقوي:

1-**الأمن الطاقوي:** يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي للدول. كما يشكل شريان الاقتصاد القومي ونموه، ومن هنا باتت قضية أمن الطاقة مصلحة حيوية لجميع الدول، ويؤكد الباحثين أن هذا المفهوم الذي أضحى من أهم المفاهيم التي بدأت تأخذ مكانة علمية ضمن المتغيرات التي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة.

فالمتتبع لتطور مفهوم الأمن يجد أن الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى الذي يشكل مضمون الأمن الوطني للدول كالحفاظ على مكانة الدولة، التوسع، وتأمين الحدود[1] كما يعرف منتدى سلامة الطاقة الذي أطلق في سنة 2003 من قبل اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا (UNECE)، فقد أقر بأن مفهوم الأمن الطاقوي هو مفهوم متعدد الأوجه وتحدده أربعة أبعاد ذات صلة:

أ/ اختلال الإمدادات أو العرض، بسبب انهيار البنية التحتية، الكوارث الطبيعية، الاضطرابات الاجتماعية، العمل السياسي أو الإرهاب.

ب/ تواز الإمدادات أو عرض الطاقة في الأجل الطويل لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل

ج/ الآثار الضارة للنشاطات الاقتصادية والإنسان تسبب العجز في الطاقة وتذبذب في الأسعار أو خدمات الأسعار.

د/ الأضرار الجانبية، من أعمال الإرهاب وبالتالي الخسائر البشرية والعواقب الصحية والإضرار بالممتلكات.

كما يعرف الأمن الطاقوي بأنه: "مفهوم ينطوي على مجموعة من العلاقات الواسعة بين الدول، وكيفية تفاعل الواحدة مع الأخرى، وهو جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الأمنية للدولة."[2]

---

[1]- خولة بوناب وفهيم رملي، "الاتحاد الأوربي وإشكالية الأمن الطاقوي"، **مجلة للدراسات السياسية والقانونية**، عدد 3، تاريخ الصدور 20 مارس 2018، ص 178-179.

[2]-بن محاد سمير، "الجزائر وتحديات الأمن الطاقوي بين استهلاك الطاقة النابضة وتطوير الطاقة المتجددة"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، عدد 15، تاريخ الصدور 2016، ص 109.

كما تعرف منظمة الأمم المتحدة الأمن الطاقوي: " بأنه الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات للطاقة متوافرة في كل الأوقات، بأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة."

ونظرا لتعدد التعريفات يقترح "كريستيان وينزر" تصنيفا ثلاثيا يقسم أصحاب التعريفات المتقدمة إلى ثلاثة مجموعات حسب بؤرة الاهتمام الرئيسية التي يركزون عليها:

أ-المجموعة الأولى: وتضم المختصين الذين يركزون على مفهوم تواصل التموين بالطاقة (Continuity of energy Commodity) ويعرفون أمن الطاقة كتواصل لتموين الإمدادات الطاقوية.

ب-المجموعة الثانية: تتشكل من المختصين الذين يجعلون من مستوى الأسعار معيار للحكم على مدى تحقق أمن الطاقة من عدمه ومن أمثلة ذلك تعريف "مابرو": "يقل الأمن عندما تنخفض الإمدادات أو تتوقف في بعض الأماكن إلى الحد الذي يسبب ارتفاعا مفاجئا ومستداما في الأسعار المعتادة".

ج-المجموعة الثالثة: وهم الذين يهتمون بقياس تأثير العاملين السابقين (التموين، الأسعار) على أسعار الخدمات المرتبطة بالطاقة، أي تأثيرها على الاقتصاد ككل، وفي بعض الحالات على البيئة ومثال على ذلك تعريف (BHO وAL) بأن انعدام أمن الطاقة يمكن أن يعرف بأنه: "غياب الرفاهية التي تمكن أن تحدث نتيجة لتغير في السعر أو في وقرة الطاقة"[1].

وفيما تم ذكر سابقا تجد أن هناك علاقة بين الأمن الطاقوي والأمن القومي، فالارتدادات الاقتصادية التي قد تعاني منها دولة ما في نقص العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والاقتصادي[2].

---

[1]- محمدي فاطمة، **قضايا الأمن الطاقوي بين ضرورة المفهوم وبين تحديات الواقع**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي **للأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات**، جامعة قالمة 8 ماي 1945، تاريخ الصدور 25 و26 أكتوبر 2016، ص 30، 31.

[2]- بن محاد سمير، **محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة**، سنة أولى ماستر علوم اقتصادية: تخصص اقتصاد دولي، 2017، ص 13، 14.

2-التطوير التاريخي لمفهوم الأمن الطاقوي: يعتبر مفهوم الطاقوي مفهوما جديدا نسبيا، ففكرت الحصول علي مصادر جديد من الطاقة وبكميات كبيرة منها قد بدأت خلال الثورة الصناعية حيث زاد الطلب بصفة كبيرة عن العرض للخشب مما أدى إلى البحث عن مصادر بديلة له، لكن المفهوم الحقيقي للأمن الطاقوي ظهر خلال الحرب الباردة عند تهديد الاتحاد السوفيتي لمصدر الطاقة الأمريكية في الشرق الأوسط، ليتعزز التفكير الدولي في الأمن الطاقوي، خلال الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973، لتستمر تبعات الأزمة حتى سنة 1974، حيث شعرت الدول المستوردة للطاقة الأحفورية من الدول العربية بالتهديد والتبعية[1] مما جعلها تبحث عن مصادر أخرى للطاقة.

وكذا سن القوانين الدولية للحد من هيمنة منظمة "أوبك" على سوق الاقتصاد العالمي، مما زاد من أهمية الأمن الطاقوي هو أزمة ارتفاع أسعار الطاقة العالمية سنة 1978-1979 حيث وضعت العديد من الدول وخصوصا المتقدمة منها إستراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي سواء على المدى القصير أو الطويل، وحاليا وعلى وضع الضوء السياسي الذي تعيشه العديد من الدول المصدرة للبترول على غرار ليبيا والعراق ومصر، وتغيرت السياسات الطاقوية في العالم الطاقوي ليبرز مفهوم الأمن الطاقوي من جديد، حيث لم يعد تحقيق الأمن الطاقوي لوحده كافيا بل يجب تحقيق الأمن الطاقوي في ظل شروط وضوابط بيئية، وهذا مما أدى التركيز على موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة[2].

3-متطلبات تحقيق الأمن الطاقوي وأهميته:

لقد أصبح تحقيق الأمن الطاقوي سواء على المدى القريب أو البعيد ضرورة حتمية لكل دول العالم خصوصا المتقدمة والسائرة في طريق النمو، حيث تمثل الطاقة عصب التطور الإنساني، ولتحقيق الأمن الطاقوي يجب توفر المتطلبات التالية[3]:

---

[1]- بوداح عبد الجليل ورحايلية سيف الدين، "الاستثمار في الطاقات المتجددة ومتطلبات تحقيق الأمن الطاقوي: الاستفادة من التجربة الامريكية والاشارة لحالة الجزائر"، **مجلة اقتصادية وإدارية**، عدد 21، تاريخ الصدور جوان 2017، ص 169.

[2]- المرجع نفسه، ص 169-170.

[3]- ريم قصوري وعبد الرحمن أولاد زاوي، "تفعيل تبني الطاقات المتجددة لتعزيز الأمن الطاقوي"، **مجلة دراسات و أبحاث في الطاقات المتجددة**، عدد7، مجلد رقم 2، تاريخ الصدور ديسمبر 2017، ص 21.

أ-التكنولوجيا: حيث يجب تطور التكنولوجيا الحالية لإنتاج واستخراج أكبر قدر من الطاقة بأقل التكاليف خصوصا في مجالات الطاقة الجديدة، كالطاقة الشمسية والنووية والغاز الصخري.

ب-الإرادة السياسية لتحقيق الأمن الطاقوي: يجب وضع برامج دقيقة والمتابعة المستمرة لهذا البرنامج، ولا يتحقق ذلك إلا بالإرادة السياسية.

ج-الاستثمار: يجب استثمار مبالغ ضخمة في مجالات الطاقة بمختلف أنواعها خصوصا في البحث والتطوير من اجل الوصول على نتائج إيجابية متوسطة وطويلة المدى[1].

أما من حيث الأهمية فيعتبر الأمن الطاقوي من أبرز المحاور التي تشغل الساحة العالمية، حيث أن مشكل الأمن الطاقوي يبرز من خلال الطلب المتزايد على الطاقة فنجد أن الطلب على الطاقة ارتفع بأكثر من 30% سنة 2003 إلى غاية 2017 من جهته ومن جهة أخرى محدودية العرض خصوصا الطاقات الناضبة فمن المتوقع نفاذ البترول والغاز بعد 100 سنة أو 200 سنة على أكثر تقدير أما الطاقة النووية والفحم فبين 50 حتى 100 سنة، والطاقة المتجددة لا تستطيع لوحدها تلبية الطلب العالمي خصوصا في الوقت الراهن، كما أن الاهتمام المتزايد بالبيئة وسعي العالم لإنتاج طاقة نظيفة وظهور مصطلح التنمية المستدامة الذي يعني "تلبية الحاجات الطاقوية الحالية دون الإضرار بحق الأجيال القادمة"[2].

ثانيا: التنافس الدولي على الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي:

نظرا لتمتع منطقة الساحل بالموارد الطبيعية، مما جعلها منطقة تنافس بين الدول الكبرى منها القوى التقليدية التي سيطرت على افريقيا (فرنسا) ومنها قوى جديدة مثل الصين والولايات المتحدة.

1-منطقة الساحل الإفريقي:

إن الساحل كلمة عربية في معناها الجيوبوليتيكي والتي تعني القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي الذي بدايته في الغرب إلى البحر الأحمر شرقا لتغطي مساحة نحو

---

[1]- بوداح عبد الجليل ورحايلية سيف الدين، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ومتطلبات تحقيق الأمن الطاقوي: الاستفادة من التجربة الأمريكية والإشارة لحالة الجزائر**، مرجع سابق، ص170.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3,053,200 كيلومتر مربع أو الحزام الذي يربط أو يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يضم كل من تشاد، النيجر، مالي، الجزائر، ليبيا وكثيرا ما يتم لحسابات اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ونيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر[1].

كما تعتبر هذه المنطقة من أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، والتي جعلت منها كل أطماع القوى الكبرى والمتنافسة بالنظر لما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم، فضلا عما تحتويه من مخزون طاقوي هائل، جعلها محل أطماع القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية على النفط، كما تشهد هذه المنطقة الحالة من الانهيار والانفلات الأمني بسبب ما تعيشه دول الساحل من أزمات داخلية ونزاعات إثنية وقبلية التي تؤدي غالبا الى مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وما تتشكل عند من أزمات الهوية[2].

1-مكانة منطقة الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى وأهم قوة دولية فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فمن المتصور ألا تنحسر المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الإقليمي وتتسع لباقي أرجاء العالم لما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية كونها لا تقتصر على قارة أو إقليم، غير أن هنالك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا أكثر من أخرى لما تتميز به من موقع استراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة أو لما تشكله هذه المناطق حاليا أو مستقبلا من تهديد للأمن الأمريكي الدولي عموما[3].

وتعتبر منطقة الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بؤرة توتر جديدة ليس في إفريقيا بل في العالم ومن الممكن أن تتحول إلى أفغانستان ثانية جراء التوافد الإرهابي عليها، كما تعد مجالا غير محكوما ومصدر قلق لانتشار رحالة الفوضى وبناء على ذلك تسارعت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من 2002 إلى تكثيف نشاطها في المنطقة عن

---

[1]- شليغم عبير، **"التدخل الفرنسي في مال و انعكاسه على منطقة الساحل 2012-2013"**، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013.

[2]-بوحنية قوي، **"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"**، سلسلة تقارير الجزيرة، 2013، ص 2-3.

[3]- بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة كلية التربية للبنات**، عدد 1، مجلد 29، تاريخ الصدور 2018، ص 1805.

طريق مبادرتي الساحل مكافحة الإرهاب، غير أن واشنطن لم تكتفي بهاتين المبادرتين وبما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارها وإنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة "أفر يكوم"، لأجل التعامل الجدي مع ملف التهديدات الأمنية ليس في الساحل الإفريقي فحسب بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا.

أما في الجانب الاقتصادي بمنطقة الساحل تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بفعل الإمكانيات النفطية لهاته المنطقة لأن ضمان هذه المنطقة يسهم في دعم قوتها العسكرية والاقتصادية في ميدان صراع القوى وموازينها في الساحة الدولية من اجل الحصول على موارد الطاقة، إذ تسعى الولايات المتحدة للبحث عن أعوان لتصدير منتجاتها ضوء المنافسة الدولية والى تطوير قطاع أعمالها في الخارج.

ويركز الكثير من المهتمين بالشؤون الإفريقية لأهمية منطقة الساحل كخزان للنفط والمواد الأولية، فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك حوالي 20 بليون برميل يوميا، حيث تستهلك 18% من غرب إفريقيا، فضلا عن مناطق إنتاج للنفط في الجزائر وتشاد وكميات اليورانيوم المخزنة في باطن دولة مالي والنيجر[1].

وعليه فاستغلال الطاقة يعد قضية حيوية فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة اقتصادية عسكرية كبيرة، فيعد أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي، فان كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى التنويع في مناطق وارداتها النفطية، وهي في الوقت نفسه تسعى الى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات جيوبوليتيكية على اكبر الموردين للنفط على الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما دفع بأمريكا للبحث عن بدائل والتي تمثلت في منطقة الساحل الإفريقي وهو المشترك لدى الأمريكيين والأوربيين لتغيير اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي[2].

يتضح أن الانتشار والاهتمام المحموم والواسع للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي، عن طريق غطاء ما يسمى بمكافحة الإرهاب، هو لتغيير الخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة، وذلك بان السيطرة على منطقة الساحل الإفريقي التي

---

[1]- المرجع نفسه نفس الصفحة.

[2]- المرجع نفسه نفس الصفحة.

تتوسط القارة جغرافيا تعني سهولة السيطرة على مخزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية يسهل في تحكمها الاقتصادي العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر تستطيع بذلك الحفاظ على قوتها كدولة مهيمنة على النفط العالمي والتي تعد كل مناطق العالم هي مجال حيوي لمصالحها[1].

2-الدور الفرنسي تجاه منطقة الساحل بين الوعاء الأوربي وإحياء الإرث الكولونيالي:

تعتبر منطقة الساحل منطقة تقليدية لفرنسا ويفسر الاهتمام الفرنسي بالساحل كون المنطقة هي متداخلة محوريا مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، وبات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار للمصالح الفرنسية ممثلة الطاقة واليورانيوم، إذ تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا عموما، وتأتي النيجر رائدة في إنتاج اليورانيوم التي تنتج حوالي 8.7 من الإنتاج العالمي الذي يغطي هذا 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي فضلا عن المخزون الهائل للنفط في كل من (موريتانيا، النيجر، مالي وتشاد)[2].

وبالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو الساحل ولاسيما فرنسا وما وراء الصحراء نجده يرجع لبدايات القرن العشرين والذي يرجع إلى ثلاث محاور (قواعد عسكرية دائمة، وتعاون عسكري وتدخل عسكري) والتي تعكس في مجملها استراتيجية واقعية بحتة، لكن هذه الإستراتيجية عرفت تغيرا بالنظر للتحولات التي عرفتها المنطقة وبرز قوى منافسة للدور الفرنسي على غرار كل الولايات المتحدة والصين، إذ بات الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشرق خط أنبوب كالغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوروبا مرورا بالأراضي النيجيرية والجزائرية ومن ثم اضطر الاتحاد الأوروبي أن يتبنى خيارين، تفرض عليه التأسيس للأمن ودعم جهود التنمية في هذه المنطقة الحساسة[3].

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة "أفريكوم" الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2018، ص 58، 59.

[2]- بروال الطيب، "استراتيجية الاتحاد الأوربي الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد 1، رقم المجلد 06، تاريخ الصدور 2018، ص 692، 693.

[3]- جميلة علاق، "استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 19، تاريخ الصدور ديسمبر 2014.

ومن هنا نجد أن دور الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل يرتبط بدعم لمصالحها الاقتصادية والسياحية والاستراتيجية والأمنية، ضمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول على موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خصوصا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه المواد داخل أراضيها وقد استطاعت فرنسا أن تقدم وجودها الاقتصادي في تلك المنطقة خصوصا عبر كثير من الآليات، ففرنسا هي بمثابة المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض دول المنطقة.

أما من الناحية السياسية تسعى فرنسا إلى تحويل الدول الفرانكفونية عموما من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في منطقة الساحل له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية وهو ما يعني إنشاء تيار مناهض للعولمة الأمريكية تجتمع تحت مظلة الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية التي تسعى إلى تحجيم الدور الفرنسي، وفي سبيل ذلك توظف فرنسا أدوات اقتصادية و ثقافية متعددة فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون و التبادل الاقتصادي التكنولوجي للمنطقة لدعم التنمية في جل الساحل الإفريقي معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في معظم دول الساحل وتعد تلك السياسة المجال الذي تنفرد بها فرنسا وتتميز عن باقي الدول الغربية بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول ان تنتشر ثقافيا في الدول الأنجلوفونية[1].

أما من الناحية العسكرية والأمنية كانت فرنسا قبل الحرب الباردة تسعى إلى منع انتشار النفوذ السوفيتي في القارة عموما، أو الحد الى منع انتشاره وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيسي الذي يهدد المصالح الفرنسية في منطقة الساحل على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والصين والإسلام السياسي حيث تسعى فرنسا في منطقة الساحل إلى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول

[1]- مزازة زهيرة وميلود حاج عامر، "السياسة الفرنسية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، عدد 18، تاريخ الصدور جوان 2017، ص 260، 261.

افريقية جديدة، وبصفة عامة فان فرنسا تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تحتدم المنافسة بينهما حول مناطق الساحل والقرن الإفريقي والبحيرات العظمى[1].

3-تعاظم الدور الصيني في منطقة الساحل الإفريقي:

إن حالة اللااستقرار في منطقة الشرق الأوسط دفع بالصين للبحث عن مناطق وأسواق جديدة معتمدة على استراتيجية المساعدات مقابل النفط، وتولي الصين أهمية كبيرة للأدوات الدبلوماسية والاقتصادية في علاقتها مع دول المنطقة، وكذلك العمل على تعزيز مجالات التعاون مع دول الإقليم بفضل الاستثمارات الكبيرة والتواجد المكثف للشركات الصينية التي نافست الشركات الغربية بما فيها الفرنسية والأمريكية، فمنطقة الساحل وان كانت صحراء شاسعة إلا أن باطنها يحتوي على ثروات معدنية فاليورانيوم الذي يستخدم في الصناعات النووية ويباع بأسعار عالية ويتم اكتشافه وبكميات كبيرة في منطقة شمال النيجر وتم استغلاله من طرف شركة فرنسية، إلا أن الشركة الصينية(صينو يورانيوم) كسرت هذا الاحتكار، وحصلت على عقود تنقيب في منطقة أغادير عام 2006، وامتد هذا التنافس الى بقية دول الساحل في تشاد والسودان ومالي وحتى موريتانيا للتنقيب عن النفط[2].

لكن الشيء الملاحظ عن التمدد الصيني في المنطقة على أنه تمدد اقتصادي ولا يهدد بالمساس بالشؤون السياسية لتلك الدول الساحلية لكن ومع ذلك فان هذا التواجد الصيني في المنطقة هدد القوى التقليدية القديمة (فرنسا) والتي فقدت بعض امتيازاتها الاقتصادية واستثماراتها للنشاطات الإستراتيجية في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الوجود الصيني في منطقة الساحل يدخل ضمن التنافس على السيطرة على العالم، فالصين ومع مطلع الألفية الجديدة برزت كقوة اقتصادية متنامية وفي اتساع مستمر وليدها استثمارات في عموم العالم، واستثماراتها معتبرة في القارة الإفريقية، مما

---

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 149، 150.

[2]- جميلة زيغم، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا، دراسة حالة: السودان**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2017، ص 201، 203، 204

يخفف من تبعية دول القارة بما فيها منطقة الساحل للدول الغربية، وهذه الاستثمارات الصينية هي تزايد مستمر مع تنامي الاقتصاد الصيني[1].

وتتموقع الشركات الصينية بشكل واضح في الحقول النفطية في السودان، النيجر، موريتانيا، تشاد ومالي، وأصبحت ترى فيها خزانا للموارد الأولية للصناعة الصينية والتي في مقدمتها النفط، بالإضافة إلى عدها سوقا استهلاكية واسعة للتسويق العالمي.

وفي ظل هذا التعاون عملت الصين على إنشاء (نادي الدول المنتجة للنفط) والمكون من دول إفريقيا الغربية ودول الساحل، ومن ثم وجدت الصين في منطقة الساحل البديل لتنويع مصادرها الطاقوية من جهة، وإبقائها بمنأى عن النزاعات ومن جهة ثانية، وهو ما بات يربك الغرب الذي رد بمجموعة من الانتقادات كرد على النفوذ المتنامي وهذا لدعمها أنظمة قمعية وتسلطية وتزكية انتهاكها لحقوق الإنسان مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية[2].

من هنا نجد منطقة الساحل بما تمتلكه من ثقل استراتيجي ومخزون ثرواتي جعلها منطقة تنافس بين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة الساحل مركز اهتمام لها، فيما يجعلها تطبق عقيدتها العسكرية الإستباقية تحت ذريعة الأمن القومي الأمريكي الذي يقتضي ذلك[3].

ثالثا: تداعيات التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة لساحل على الأمن الطاقوي الجزائري في ظل تحديات الراهنة والمستقبلية:

1.إمكانات الجزائر الطاقوية:

تحتل الجزائر مكانة مهمة و حيوية في أسواق الطاقة على مستوى العالم ، إحدى أهم الدول المنتجة و المصدرة للنفط و الغاز الطبيعي ، فهي رابع أكبر دولة منتجة للخام في إفريقيا، و تحتل المرتبة السابعة بين كبرى الدول المنتجة للغاز الطبيعي و رابع أكبر دولة

---

[1]- خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الافريقية**، ديوان النشر الجامعي الجديد، الطبعة الأولى، الجزائر 2016، ص 99 الى 103.

[2]- جميلة علاق، **استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، مرجع سابق.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة "أفريكوم" الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟**، مرجع سابق، ص 58، 59.

مصدرة للغاز على مستوى العالم، و يمثل قطاع البترول الجزائري المحروقات نحو 97% من إجمالي عائدات تصدير، و ربع الناتج داخلي الخام PIBو نحو 60 % من ميزانية الدولة، و بذلك تبرز أهمية الربح الناتج عن قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر ، و الجزائر عضو بارز في منظمة أوبك، وتعد شركة البترول الوطنية الجزائرية "سوناطراك" هي المسؤولة عن كافة الأنشطة النفطية و الغازية في الجزائر[1].

وتقع معظم احتياطيات النفط الخام المؤكدة في الجزائر في النصف الشرقي للجنوب الجزائري وتمتلك الجزائر أحواض للنفط الخام من ضمنها حوض حاسي مسعود الذي يضم حقل حاسي مسعود أكبر حقول النفط الخام في الجزائر على الإطلاق، وتقوم شركة "سوناطراك" بتشغيله وقد بلغ إنتاجه سنة 208 حوالي 400 ألف ب/ي، وقد قامت الشركة بتوقيع عدة عقود لزيادة إنتاج الحقل خلال السنوات القليلة القادمة، وهنالك حوض "أميناس" الذي يضم عدة حقول من ضمنها حقلي "طين قوي" و"زارزتين"، هذا بالإضافة إلى حوض "حاسي رمل" و"غدامس"، هذا وقد حققت الجزائر 16 اكتشاف للنفط الخام الغاز خلال 2008 من بينها 9 اكتشافات حققتها "سوناطراك" بمفردها و7 اكتشافات أخرى حققتها بالتعاون مع الشركات الأجنبية [2].

وبذلك ارتفع الاحتياطي الجزائري من النفط الخام إلى 1.5 مليون طن (12.2 مليون برميل) أي 0.9% عام 2009، وبقي على ما كان عليه في عام 2012 ولكن تقلصت النسبة من الاحتياطي العالمي إلى 0.7% بالنظر إلى وزيادة احتياطات الدول الأخرى، بينما وصلت نسبة الإنتاج في 2009 إلى 1774 ألف ب/ي (77.2 مليون طن) أي 2% من الإنتاج العالمي، وفي عام 2012 حوالي 1667 مليون برميل (73 مليون طن) أي 1.8 من مجمل الإنتاج العالمي، مما قد يجعل الجزائر بلد مهم في العالم من الماحية النفطية، وأحد أهم الدول النفطية في إفريقيا إلى جانب ليبيا، نيجيريا، وأنغولا، و قد وضعت الجزائر خطة طويلة الأجل تهدف إلى الحفاظ على طاقاتها الإنتاجية من النفط الخام عن طريق تنمية حقول جديدة لتعويض تراجع الإنتاج من الحقول القديمة.

---

[1]- خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**،رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014، ص 114.

[2]- نيفين سامي،"الدول المنتجة والمصدرة للبترول: الجزائر"، **مجلة البترول**، عدد 8-9، رقم المجلة 40، سبتمبر 2009، ص52.

وتعتبر شركة "أندراركو" الأمريكية أهم الشركات التي لديها عقود مهمة في الجزائر[1].

2-انعكاسات التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة الساحل على الأمن الطاقوي الجزائري:

أن التنافس الدولي على الطاقة في منطقة الساحل كان ومازال له تأثير وانعكاسات على الجزائر من عدة جوانب:

أ- أمنيـا: إن تنافس الدول الكبرى على المصادر الطاقوية على منطقة الساحل قد فرض جملة تحديات على الأمن الطاقوي للجزائر، فالجزائر تصرح أن منطقة الساحل ممر لكل الأخطار التي تشترك فيها مع هذه المنطقة بحدود واسعة، ومن التحديات التي تواجه الجزائر:

- صعوبة تأمين مصادر النفط:

إن منطقة الساحل تنشط فيها الأنشطة غير الشرعية (كتهريب الأسلحة، انتشار المخدرات)، فهذه المنطقة تعتبر ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة حيث تشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج (المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن حوالي 100 مليون سلاح خفيف موجود في القارة الإفريقية، كما أن 80%من الأسلحة الموجودة في مصدرها بؤر الصراعات السائدة في افريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[2].

وكنتيجة للاضطرابات الأمنية في المنطقة بفعل التنافس الدولي، وفي ظل تقارب المواقف في الأحداث الجارية في دول الجوار على غرار كل من ليبيا، تونس ومالي، حيث تعرض مركب إنتاج الغاز الطبيعي والذي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية، إلى هجوم إرهابي من طرف مجموعة إرهابية متكونة من سبع جنسيات على مركب إنتاج الغاز الطبيعي بمنطقة "تيقنتورين" في تطور أمني لافت على تعقيد أمن المنطقة وتشابك قضاياها وصعوبة تأمين الأماكن الطاقوية بالنظر لشساعة المساحة وصعوبة تمديداتها[3].

---

[1]- خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، مرجع سابق، ص 114،115.

[2]- بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل**، مرجع سابق، ص 3.

[3]- يحي الزبير، "**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحرب ومكافحة الإرهاب**"، مركز الجزيرة للدراسات قطر ، نوفمبر 2012، ص 2.

إضافة إلىأن تضارب المواقف بين الدول المتنافسة قد تسبب في عديد الصراعات الداخلية على غرار كل من مالي والنيجر والتشاد والسودان، خاصة الأزمة المالية وإمداداتها فيما يتعلق بالصراع بين الطوارق وحكومة مالي ونزوح للاجئين وقابلية امتداد الصراع إلى عمق الجزائر بفعل التدخل الإثني، إضافة لذلك يعتبر النفط من أم عوامل نشوب النزاعات[1]، وهذا ما يزيد انغماس دول المنطقة في تخلف جيواقتصادي وهشاشة جيواستراتيجية هذا ما يدفع القوى الدولية المتواجدة من خلال شركاتها النفطية في القارة الإفريقية إلى توسيع تواجدهم في المنطقة من أجل ضمان مصلحة شركاتهم وضمان تأكيد تدفق النفط إليها[2].

ب-اقتصاديا وسياسيا:

إن التنافس الدولي على مصادر الطاقة له مجموعة انعكاسات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي للجزائر.

فبالنسبة للجانب الاقتصادي للجزائر يعتبر اقتصادا ريعيا مصدره المحروقات والتي تقدر بأكثر من 97% من الصادرات الموجودة بالموازنة مع دول الجوار التي تعاني منذ جانفي 2012 من مجموعة أزمات اقتصادية، خاصة بعد انسحاب عديد الشركات الأجنبية على غرار الشركة البريطانية "بيتروفاك" بترحيل عمالها، والذي أدى لتراجع فرص التشغيل في ولايات الجنوب بنسب عالية جدا، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري قد وضعت الجزائر أمام تحديات اقتصادية بفعل هذا التنافس بالنظر للتكاليف الباهظة لمراقبة وضبط الحدود الطويلة مع دول المنطقة بالإضافة الى الضعف التنموي والاقتصادي الذي تسجله الجزائر[3] أمام الانعكاسات على الصعيد السياسي خاصة بعد التدخل الفرنسي في مالي، لإنقاذ مصالحها والذي نتج عن هذا التدخل تبعات: سياسية أهمها:

- إحداث شرخ في الطبقة السياسية الجزائرية.

---

[1]- جدو فؤاد، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل"، **مجلة المفكر**، عدد 13، د ت ن، ص 327-328.

[2]- بشرى عبد الكاظم عبيد، **الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي**، مرجع سابق، ص181.

[3]- عبير شليغم، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاسه على منطقة الساحل الإفريقي**، مرجع سابق، ص 141-142.

- تدمير مصداقية الجزائر، لعب دور الوسيط من خلال وقوفها مع فرنسا في فتح مجالها الجوي وعدم معارضتها للعمليات العسكرية الفرنسية.

- إحراج النظام السياسي الجزائري الذي لم يكن في وسعه رفض السماح بمرور المقاتلات الفرنسية عبر سمائها كي لا يصنف بأنه داعم الإرهاب في شمال مالي.

- إظهار فرنسا أنها تحظى بدعم إقليمي خاصة جزائري أمام الرأي العام الداخلي والدولي[1].

- كما أن الطبيعة السياسية والاقتصادية والأمنية تطرح تحديات وخلافات عديدة فانسجام غير متوفر خاصة في مالي، يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الانفصال، فقضيتهم تعرف تداخل بين عدة دول على الشريط الساحلي، كما أنها مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية تعمل على استغلالها أطراف خارجية، مما يجعل الجزائر أمام رهانات اقتصادية وسياسية[2].

ج-بيئيـــا: إضافة للانعكاسات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي خلفها تنافس القوى الكبرى على الموارد الطاقوية، توجد انعكاسات بيئية على الجزائر وعلى دول منطقة الساحل وهي:

استنزاف الموارد الطاقوية، مما يجعل الجزائر الدولة الريعية أمام جملة من المشاكل[3]، فجشع الشركات الأجنبية على نهب الموارد الطاقوية دون الاهتمام بالمعايير البيئية، يؤثر على البيئة وسلامتها بمختلف جوانبها، كالحياة البرية الطبيعية، تلوث مصدر المياه، فالشركات النفطية مثلا تبحث عن الربح السريع، إضافة لاستغلال ضعف الوعي البيئي إضافة إلى عدم حرص حكام هذه الدول على التزام شركات النفط الكبرى على الالتزام بضوابط الحفاظ على البيئة في المقابل العائدات الكبيرة التي يديرها استخراج النفط، كل هذا إلا انه لا توجد سياسة بيئية واضحة لشعوب هذه الدول وكذا الشركات المستثمرة[4].

---

[1]- المرجع نفسه ص160.

[2]- جميلة علاق، **استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل**، مرجع سابق.

[3]- قسايسة إلياس، الأمن الطاقوي العربي من معضلة أمن الأسواق إلى التمديدات اللاتماثلية، "مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي **للأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات**، جامعة قالمة 8 ماي 1945، بتاريخ 25 و26 أكتوبر 2016، ص 341.

4- خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، مرجع سابق، ص 258، 259.

الخاتمة:

من خلال هذه المداخلة نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

- تعتبر الموارد الطبيعية من أهم أسباب حدوث النزاعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أنها ليست السبب الوحيد، بحيث إن هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية كالأسباب السياسية والاجتماعية، هذا ورغم تدخل عديد العوامل، إلا أن هذا لم يغير من مجلات الصراع البشري الثلاثة مجال الحاجات الأساسية، والقيم والمصالح وكلها تعتمد في وجودها على الموارد.
- تبحث الشركات النفطية الكبرى الأمريكية والصينية في إطار لعبتها الإستراتيجية في القارة الإفريقية عموما وفي منطقة الساحل خصوصا، للحفاظ على مواقعها الريعية في مواجهة المنافسة الشديدة للشركات الأخرى وذلك من خلال تمويل السلطات القائمة أو الحركات المتمردة التي من المحتمل إن تصل إلى الحكام يوما ما، مما يقلل من مخاطر فقدانها الامتيازات النفطية التي تحصلت عليها في هذه الدول، ومثلا على ذلك شركة "ألف" الفرنسية تنسق مع السلطة والمعارضة في نيجيريا والنيجر، كما تستفيد الشركات المتمردة في منطقة دلتا النيجر بنيجيريا من الفديات التي تدفعها الشركات النفطية العالمية، ومن سرقة النفط من خطوط الأنابيب بسبب الفقر الشديد الذي تعيشه المنطقة.

وعلى ضوء هذه النتائج نورد توصيات:

-إن التنافس الدولي على المصادر الطاقوية يفرض للجزائر أن تبني إستراتيجية اقتصادية لا تعتمد على المصادر النفطية كمصدر لمداخيلها، إضافة إلى ضرورة وجود تنسيق فعال بين الجزائر ودول الساحل اقتصاديا وسياسيا وأمنيا إضافة إلى توسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلا من سياسة المنافسة والمواجهة لان ذلك سوف ينعكس على برامج التنمية في هذه الدول

-لابد على بلدان الساحل بناء تصور شامل يجمع بين الأمن والتنمية ويستوفي جمع الأبعاد، من خلال تفعيل الحوار مع كافة الأطراف المتنازعة ومعالجة الأسباب الحقيقية للنزاعات، فضلا عن تفعيل الديمقراطية والحكم الراشد وترسيخ العدالة الاجتماعية، إضافة إلى

ضرورة استغلال النخب الحاكمة لهذه التنافسية على مصادر الطاقة في بلدانها واستغلاله في دعم المشاريع التنموية لدولها وتجاوز صراعات المصالح الشخصية.

قائمة المراجع:

أ) الكتب:

1- خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية**، ديوان النشر الجامعي الجديد، الطبعة الاولى الجزائر 2016.

2- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة "أفريكوم" الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2018.

ب) المقالات:

1- بروال الطيب، "استراتيجية الاتحاد الأوربي الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد 1، رقم المجلد 06، تاريخ الصدور 2018.

2- بن محاد سمير، "الجزائر وتحديات الأمن الطاقوي بين استهلاك الطاقة النابضة وتطوير الطاقة المتجددة"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، عدد 15، تاريخ الصدور 2016.

3- بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة كلية التربية للبنات**، عدد 1، مجلد 29، تاريخ الصدور 2018.

4- بوداح عبد الجليل ورحايلية سيف الدين، "الاستثمار في الطاقات المتجددة ومتطلبات تحقيق الأمن الطاقوي: الاستفادة من التجربة الأمريكية والإشارة لحالة الجزائر"، **مجلة اقتصادية وإدارية**، عدد 21، تاريخ الصدور جوان 2017.

5- بوحنية قوي، **"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"**، سلسلة تقارير الجزيرة، 2013.

6- جدو فؤاد، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل"، **مجلة المفكر**، عدد 13، د ت ن.

7- جميلة علاق، "استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 19، تاريخ الصدور ديسمبر 2014.

8- خولة بوناب وفهيم رملي، "الاتحاد الأوربي وإشكالية الأمن الطاقوي"، **مجلة للدراسات السياسية والقانونية**، عدد 3، تاريخ الصدور 20 مارس 2018.

9- ريم قصوري وعبد الرحمن أولاد زاوي، "تفعيل تبني الطاقات المتجددة لتعزيز الأمن الطاقوي"، **مجلة دراسات و أبحاث في الطاقات المتجددة**، عدد 7، مجلد رقم 2، تاريخ الصدور ديسمبر 2017.

10- مزازة زهيرة وميلود حاج عامر، "السياسة الفرنسية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، عدد 18، تاريخ الصدور جوان 2017.

11- نيفين سامي، "الدول المنتجة والمصدرة للبترول: الجزائر"، **مجلة البترول**، عدد 8-9، رقم المجلد 40، سبتمبر 2009.

12- يحي الزبير، **"الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحرب ومكافحة الإرهاب"**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، نوفمبر 2012.

ج)- المداخلات في الملتقيات العلمية:

1- محمدي فاطمة، **قضايا الأمن الطاقوي بين ضرورة المفهوم وبين تحديات الو اقع**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي: **للأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات**، جامعة قالمة 8 ماي 1945، تاريخ الصدور 25 و26 أكتوبر 2016.

2- قسايسة إلياس، **الأمن الطاقوي العربي من معضلة أمن الأسواق إلى التمديدات اللاتماثلية**، "مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي: **للأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات**، جامعة قالمة 8 ماي 1945، بتاريخ 25 و26 أكتوبر 2016.

د) الرسائل الجامعية:

1- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.

2- جميلة زيغم، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا، دراسة حالة: السودان**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2017.

3- خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014.

4- شليغم عبير، **"التدخل الفرنسي في مالي و انعكاسه على منطقة الساحل 2012-2013**،رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013.

ه) المحاضرات:

1- بن محاد سمير، **محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة**، سنة أولى ماستر علوم اقتصادية: تخصص اقتصاد دولي، 2017.